CCPR

الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.22
3 August 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

هنغاريا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث لهنغاريا (CCPR/C/64/Add.2 وHRI/CORE/1/Add.11) في جلساتها من ١٣٤٠ إلى ١٣٤٢ المعقودة في ١٥ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، واعتمدت* التعليقات التالية:

ألف - مقدمة

٢ - ترحّب اللجنة بالتقرير الدوري الثالث لهنغاريا وتعرب عن تقديرها للدولة الطرف لما أجرته من حوار بنّاء مع اللجنة عن طريق وفد رفيع المستوى . وقد شمل التقرير التغييرات الهامة التي حدثت في هذا البلد منذ تحوّله إلى ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب . ورغم أن التقرير لم يوفر ما يكفي من المعلومات عن تنفيذ العهد من الناحية العملية وعن العوامل والصعوبات التي تعوق تنفيذه ، إلا أن المعلومات الاضافية الشاملة جدا التي قُدمت في البيان التمهيدي وفي ردود وفد هنغاريا على الأسئلة التي أثارتها اللجنة قد مكنت اللجنة من تكوين صورة أوضح عن الحالة العامة في هذا البلد فيما يتعلق بوفائه بالالتزامات التي تعهّد بها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

---

* في جلستها ١٣٥٩ (الدورة الثامنة والاربعون) المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣

باء - الجوانب الإيجابية

٣ - تلاحظ اللجنة مع الارتياح أن هنغاريا تشهد حاليا إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى إقامة نظام قانوني جديد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية . ويسمح الإطار القانوني الجديد الناشئ بالاعتراف على نحو متزايد بأحكام حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي وبتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجبه على نحو أفضل .

٤ - وتحيط اللجنة علماً مع ارتياح خاص باعتماد قانون مؤخرا بشأن حقوق الأقليات القومية والإثنية ؛ وبالحكم الذي يمنح غير المواطنين المقيمين في هنغاريا بصورة دائمة الحق في الادلاء بأصواتهم في الانتخابات المحلية ؛ وبالتغييرات التشريعية التي أدخلت مؤخرا بهدف ضمان تحسين إمكانية اللجوء إلى المحاكم ؛ والقانون المتعلق بأمين المظالم البرلماني المعني بالحقوق المدنية ، فضلا عن مشروع القانون المتعلق بحالات الطوارئ الذي يأخذ في الاعتبار أحكام المادة ٤ من العهد . فهذه التطورات والتطورات الأخرى التي حدثت مؤخرا انما تبيّن بوضوح التزام حكومة هنغاريا بالوفاء بالتزاماتها بموجب العهد وبإنشاء الآلية القانونية اللازمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية والتمتع بها .

جيم - العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق الاتفاقية

٥ - تلاحظ اللجنة أنه لا يمكن التغلب بسهولة على مُخلّفات الحكم الاستبدادي وتعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي انجازه ، لا سيما في مجالي التعليم والتدريب كي يصبح القضاة والمحامون الممارسون والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين والجمهور عموما أحسن اطلاعا على الحقوق المكرسة في العهد . وتحثّ اللجنة الدولة الطرف على أن تكثّف جهودها لضمان ألا تؤدي مختلف المشاكل المواجهة أثناء الفترة الانتقالية الحالية إلى تأخير تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية ، ولا سيما حرية تكوين الجمعيات والمشاركة في إدارة الشؤون العامة .

دال - مواطن القلق الرئيسية

٦ - تعرب اللجنة عن قلقها لأن الدستور والقانون المحلي لا يشملان جميع الحقوق المكرسة في العهد ولأن مركز العهد في النظام القانوني الهنغاري ليس محددا بشكل واضح . وتشعر اللجنة بالقلق ، بصفة خاصة ، إزاء احتمال ظهور تنازع بين حكم من أحكام العهد لم يدمج في الدستور وحكم من أحكام القانون المحلي .

٧ - وتشعر اللجنة بالقلق أيضا إزاء أحكام التشريع الهنغاري المتصلة بالاحتجاز قبل المحاكمة والإجراء الخاص بإحالة المتهم إلى المحكمة وإزاء المدة الزائدة على

الحاجة للاحتجاز قبل المحاكمة . فهذه الأحكام لا تتمشى تماماً مع الأحكام ذات الصلة في المادتين ٩ و١٤ من العهد . كما أن عدم وجود محكمة إدارية أمر مثير للقلق ؛ ولكن تجب الإحاطة علماً بأنه يمكن الطعن في القرارات الإدارية الرئيسية أمام المحاكم العادية وأنه يوجد الآن مشروع قانون أمام البرلمان بشأن إنشاء محاكم ادارية .

٨ - وبالمثل ، تود اللجنة أن تعرب عن قلقها إزاء استخدام الشرطة القوة بافراط ، ولا سيما ضد الأجانب المقيمين في هنغاريا وطالبي اللجوء المحتجزين . كما تعرب اللجنة عن قلقها إزاء الأسباب التي يمكن على أساسها تقييد إمكانية الحصول على جوازات سفر والسفر إلى الخارج ، ولا سيما الحكم المتصل بالأشخاص المطلعين على أسرار من أسرار الدولة .

٩ - وتم الإعراب أيضا عن القلق إزاء الأحكام التي تسمح بطرد الأجانب من هنغاريا وإزاء مدى السلطة التقديرية في قانون الهجرة إلى الداخل وثمة مجال آخر مثير للقلق هو المستوى المتدني جدا لمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون العامة .

١٠ - وأخيراً تعرب اللجنة عن قلقها إزاء النمط المستمر لمواقف التحيُّز والتمييز نحو بعض الأقليات بما فيها ، على وجه الخصوص ، الروما (الغجر) ، وكذلك إزاء وقوع بعض الأحداث الناجمة عن العداء والكراهية نحو الأجانب .

هاء - المقترحات والتوصيات

١١ - توصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف دمج أحكام العهد في القانون المحلي دمجا كاملا أو اعطاءها أثرا مباشرا . كما تشدد اللجنة على وجوب نشر نصوص العهد والبروتوكول الاختياري الأول على نطاق واسع لكن تتاح للسلطة القضائية وللوكالات الحكومية ذات الصلة وللجمهور عموما إمكانية الاطلاع الكامل على الحقوق المكرسة في أحكام هذين الصكين . وينبغي توفير تدريب كاف فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان لأعضاء السلطة القضائية ومهنة المحاماة فضلا عن موظفي الشرطة والسجون ، وينبغي إدراج تعليم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمدارس والجامعات . وينبغي اتخاذ تدابير ايجابية لإشراك المرأة في الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات . ولا غنى عن إعادة نظر شاملة في القوانين المتصلة بدخول الأجانب واقامتهم واحتجازهم وطردهم . وتوصي اللجنة أيضا بأن يتم إيلاء اهتمام في التشريعات الحالية والمقبلة وفي الممارسة لضمان أن تكون أي قيود تُفرَض على حقوق الإنسان متمشية على وجه الدقة مع القيود الجائزة بموجب العهد .

- - - - -